أكد أن ضربات إسرائيل في سوريا مزعزعة للاستقرار

لافروف: صوت السعودية مسموع في المنطقة وخارجها

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف

مقاتل من الجيش الحر يحاول إزالة لغم لداعش في ريف حلب الشرقي

عواصم – «وكالات»: أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، المقبلة للسعودية ستعزز «شراكتنا المتعددة الجوانب وستضعها في مستوى جديد».

وقال لافروف في حديث، نقلته صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، أمس الخميس، إن «العلاقات بين موسكو والرياض تقوم على الصداقة والتنوع في المصالح الثنائية وعلى أساس مبادئ المساواة والاحترام المتبادل ومراعاة المصالح للطرفين».

وأضاف لافروف «أسس لهذا التوجه بشكل شخصي قائدا البلدين، الرئيس بوتين وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز. ومن خلال المحافظة على التواصل بشكل دائم، يقومان بوضع الملامح الرئيسية للاتصالات الثنائية، ويتابعان تنفيذ المشروعات ذات الأولوية المتفق عليها. وثمة إسهام وازن جدا لهذا الجهد يقدمه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان».

ورحب لافروف بتشكيل اللجنة الدستورية السورية، معتبرا أن التقدم على المسار السياسي «سيطرح ملفا تم طرحه منذ وقت طويل حول ضرورة عودة سوريا إلى العائلة العربية. والكثير هنا سيتوقف على موقف السعودية؛ لأن صوتها مسموع في المنطقة وخارجها».

وأضاف: «يجب ألا تصبح سوريا منصة لتنفيذ خطط ما أو (لتسوية الحسابات). يجب أن تكون المهمة الرئيسية لجميع القوى المسؤولة هي المساعدة في إعادة السلام إلى الأراضي السورية».

وأضاف لافروف، أن بلاده لا تزال تدعم التسوية السياسية في سوريا من خلال الحوار الشامل بين مكونات الشعب السوري.

وقال لافروف إن «إطلاق عمل اللجنة الدستورية سيقدم دفعة لكل العملية السياسية في سوريا، والمهم أن السوريين بأنفسهم من دون تدخل أو ضغوط خارجية عليهم أن يحددوا مستقبل بلدهم».

ولفت إلى أن التقدم على المسار السياسي في سوريا «سيطرح ملفا تم طرحه منذ وقت طويل حول ضرورة عودة سوريا إلى العائلة العربية، والمقصود جامعة الدول العربية».

وعما إذا كان التدخل الروسي في سوريا استهدف «إنقاذ النظام»، أجاب لافروف: «فيما يتعلق بفكرة إنقاذ النظام عليّ أن أوضح التالي: سياساتنا الخارجية لم تقم في أي يوم على شخصنة الأحداث، نحن لا نتمسك بأشخاص محددين، ولا نقف مع أحد ما ضد شخص آخر... لقد لبّينا طلب السلطات السورية وقدمنا لها المساعدة في الحرب على الإرهاب.. بكلمات أخرى، فإن الأمر يتعلق بتدمير المتطرفين».

وسئل لافروف عن الوجود الإيراني في سوريا، فقال: إن «الأساس الوحيد الشرعي للاعبين الخارجيين على الأرض السورية، يمكن أن يقوم على دعوة السلطات الشرعية، أو استنادا إلى قرار بهذا الشأن من جانب مجلس الأمن.. وإيران موجودة في سوريا بطلب من دمشق، خلافا للولايات المتحدة».

وقال لافروف، ردا على سؤال يتعلق بالغارات الإسرائيلية على مواقع إيرانية في سوريا: «لم نخف أبدا موقفا سلبيا تجاه مثل هذه الأعمال، التي تزيد من زعزعة استقرار الوضع، ويمكن أن تؤدي إلى تصعيد وحتى إلى إخراج الوضع عن السيطرة. يجب ألا تصبح سوريا منصة لتنفيذ خطط ما. يجب أن تكون المهمة الرئيسية لجميع القوى المسؤولة هي المساعدة في إعادة السلام إلى الأراضي السورية».

■ لا نتمسك بأشخاص في دمشق وندعم التسوية الدبلوماسية

■ سوريا: مقتل 173 شخصاً بانفجار ألغام وعبوات منذ بداية العام

من ناحية أخرى قتل 173 شخصاً على الأقل، بينهم 41 طفلاً، منذ مطلع العام جراء انفجار الغام وعبوات في مناطق عدة في سوريا، وفق ما أحصى المرصد السوري لحقوق الإنسان، في تحدّ أفرزته الحرب، ويهدد حياة ملايين السكان.

وتعد الألغام والأجسام المتفجرة من المخلفات الشائكة المرتبطة بالحرب السورية المستمرة، منذ أكثر من ثماني سنوات.

وأفاد المرصد عن «مقتل 173 مدنياً بينهم 41 طفلاً، جراء انفجار ألغام وعبوات من مخلفات الحرب في مناطق عدة منذ مطلع العام الحالي».

ومن بين الضحايا 44 مدنياً على الأقل غالبيتهم من النساء، قتلوا خلال حصاد موسم الكمأة في مناطق ريفية، وفق المرصد.

كما خلفت الألغام والضحايا عشرات الجرحى، غالبيتهم نساء، وتفاوتت إصاباتهم بين حالات بتر وإصابات خطيرة.

وحسب الأمم المتحدة، فإن 10.2 مليون سوري مهددون بالتعرض لأذية المواد المتفجرة التي خلفتها الحرب في البلاد.

وزرع الألغام استراتيجية اتبعتها أطراف عدة في النزاع السوري، أبرزها تنظيم داعش الذي عمد إلى تفخيخ أجسام عدة من أبنية وسيارات وأدوات منزلية وعبوات غذائية.

ووقعت الحكومة السورية والأمم المتحدة في يوليو 2018 مذكرة تفاهم لدعم جهود دمشق في إطار نزع الألغام.

وأورد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في تغريدة على تويتر في 18 سبتمبر أنه «يومياً يخسر مدنيون حياتهم أو يتعرضون لتشوهات لمدى الحياة بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة».

وتمنع هذه المخلفات، وفق ما شرحت متحدثة باسم المكتب في دمشق في وقت سابق «السكان من العودة إلى منازلهم وإزالة الأنقاض وإعادة تأهيل وزرع أراضيهم بسلام، كما أنها تؤذي الأطفال الذين لا يتمكنون من اللعب بأمان والذهاب إلى مدارسهم في ظروف جيدة».

وتشهد سوريا نزاعاً دامياً تسبب منذ اندلاعه في 2011 بمقتل أكثر من 370 ألف شخص، وأحدث دماراً هائلاً في البنى التحتية، وأدى الى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

مسؤول أوروبي: لا يمكننا طرح حلول لأزمة سد النهضة

سد النهضة

«وكالات»: قال سفير الإتحاد الأوروبي في القاهرة إيفان سوركوش، إن دول أوروبا لا يمكنها طرح حلول لأزمة سد النهضة بين مصر وأثيوبيا في ظل تعثر المفاوضات بين الجانبين، وما يمكنها القيام به هو المساعدة في تعزيز الحوار بين الطرفين.

وأوضح السفير الأوروبي أن سفراء الدول الأوروبية شاركوا أخيرا في اجتماع مع نائب وزير الخارجية المصري السفير حمدي لوزا من أجل الاطلاع على مسار المفاوضات بين القاهرة وأديس أبابا بشأن إجراءات ملء وتشغيل السد.

وأشار السفير سوركوش إلى أن الإتحاد الأوروبي يرى أن حل الأزمة لابد أن يكون داخليا من قبل شعوب دولتي مصر وأثيوبيا وأن يكون الحوار فعالا من أجل الوصول لنقاط تفاهم تعمل على تعزيز الموقف بين الجانبين.

ويعقد وزراء الري في مصر وأثيوبيا والسودان اجتماعا على مدار يومين غدا في الخرطوم لبحث مقترحات ملء وتشغيل سد النهضة.

البحرية الليبية تنقذ 7 آلاف مهاجر في 9 أشهر

طرابلس – «وكالات»: أعلنت القوات البحرية الليبية، أنها أنقذت قرابة سبعة آلاف مهاجر قبالة سواحل البلاد خلال الأشهر التسعة الماضية، وفقا لما ذكره المتحدث باسم القوات العميد أيوب قاسم.

وقال العميد قاسم، في تصريح، أمس الخميس، إن «دوريات خفر السواحل بالبحرية الليبية تمكنت خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 من إنقاذ 6835 مهاجرا من جنسيات مختلفة، في حين وصل عدد المفقودين الى 190 مهاجرا».

ولفت العميد قاسم، إلى انخفاض عدد الذين انقذتهم البحرية الليبية في عرض البحر المتوسط بنسبة 42.8 في المئة خلال العام 2018، فيما انخفض عدد المفقودين بنسبة 41.5 في المئة خلال الفترة نفسها.

وأشار المتحدث باسم البحرية الليبية، إلى أن هذه الإحصائيات «تبرز الجهود الكبيرة التي يقوم بها عناصر حرس السواحل في إنقاذ المهاجرين، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عدد الغرقى والمفقودين في منطقة البحث والإنقاذ الليبية، وداخل مياهنا البحرية».

وما زالت ليبيا التي تعاني من الفوضى الأمنية نقطة عبور مهمة للمهاجرين الفارين من مناطق أخرى من إفريقيا والشرق الأوسط، سعيا إلى فرص عمل أو للتوجه إلى أوروبا.

وتندد المنظمات الإنسانية بالأوضاع في مخيمات احتجاز المهاجرين في ليبيا، مشيرة إلى تعرض بعضهم للتعذيب، والعمل القسري، والاستغلال الجنسي.

وأعربت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة الشهر الماضي، عن أسفها لاكتظاظ مركز الاستقبال التابع لها في العاصمة الليبية باللاجئين، وطالبت الدول الأوروبية بالسماح باستقبال المزيد منهم.

كما حذرت المفوضية من مخاطر تهدد حياة المهاجرين داخل مراكز الإيواء القريبة من مواقع الاشتباكات جنوب طرابلس.

«الخارجية» الفلسطينية تتهم إسرائيل بتعذيب «العربيد» وتطالب الأمم المتحدة بالتدخل

«فتح»: «حماس» ستكون في مواجهة الشعب الفلسطيني إذا رفضت إجراء الانتخابات

وزير الخارجية الفلسطينية رياض المالكي

أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح ماجد الفتياني

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكدت حركة فتح، أمس الخميس، أن الحاجة لإجراء الانتخابات في الأراضي الفلسطينية جاءت بعد رفض والتفاف حركة حماس، حول اتفاقات المصالحة الموقعة بين الحركتين برعاية مصرية.

وقال أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح ماجد الفتياني: «في ظل قيام حماس بالالتفاف كل مرة على ما يطرح من أجل إنهاء الانقسام، جاء قرار الرئيس محمود عباس بالعودة الى الشعب صاحب الولاية والقرار، لفرض إرادته وقراره على الجميع».

وأضاف الفتياني، أن «حماس الآن في مواجهة الشعب الفلسطيني الذي سئم الانقسام، وهي أمام امتحان شعبي كبير، وإما أن تخضع لإرادة الشعب التواق والساعي للوصول للانتخابات، أو أن تقف في وجه إرادته».

وتابع «لا يعقل أن يبقى المشروع الوطني مرهونا بأمزجة سياسية وبأجندات وارتباطات حزبية هنا وهناك»، مشيرا إلى أن مرحلة الاستعداد للانتخابات تتطلب وحدة حقيقة ووعيا وطنيا شاملا وإدراكا لكافة المخاطر المحيطة بالمشروع الوطني الفلسطيني.

وفي السياق ذاته، قال منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملاديتوف، أمس الخميس، إنه «بحث مع نائب رئيس الوزراء الفلسطيني زياد أبو عمرو، أفق إجراء انتخابات فلسطينية لأول مرة منذ عام 2006».

وأبدى ميلاديتوف، استعداد الأمم المتحدة للإشراف على هذه الانتخابات، وتقديم كل ما يلزم لإنجاحها.

ومنذ إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، نيته الدعوة لانتخابات عامة في الأراضي الفلسطينية، رحبت حركة فتح بهذه الخطوة، إلا أن حماس اشترطت أن تكون الانتخابات متزامنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

من ناحية أخرى أفادت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أمس الخميس، بأنه تم إرسال مجموعة من الرسائل المتطابقة إلى عدد من ممثلي الأمم المتحدة المختصين بحقوق الإنسان، من خلال بعثة دولة فلسطين في جنيف، لإطلاعهم على تطورات الوضع الصحي للمعتقل سامر العربيد.

ويتهم الفلسطينيون إسرائيل «بتعذيب العربيد خلال التحقيق معه» بعد اعتقاله في الخامس والعشرين من سبتمبر الماضي.

وذكرت الوزارة، في بيان، نقلته وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) أن الرسائل التي تم ارسالها إلى المقرر الخاص بالتعذيب، والمقرر الخاص بالحق في الصحة، ومجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي، والمقرر الخاص بالعدالة، والمقرر الخاص بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، «تطرقت إلى الممارسات والسياسات، والجرائم التعسفية المنهجة وواسعة النطاق التي ترتكبها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال».

وطالب وزير الخارجية الفلسطينية رياض المالكي، المقررين الخاصين «بالعمل على كشف وفضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وإيجاد آليات لمساءلة ومحاسبة المجرمين المسؤولين عن جريمة تعذيب الأسير العربيد، التي تمت بالتنسيق والقبول الكامل من الجهات الحكومية».

يذكر أن السلطات الإسرائيلية نقلت العربيد قبل أيام لمستشفى «هداسا» في وضع صحي خطير وهو فاقد للوعي ويعاني من عدة كسور في أنحاء جسده.

ويقول جهاز الاستخبارات الداخلية في إسرائيل «شين بيت» إن «المعتقل العربيد، 44 عاما، هو قائد خلية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والخلية هي المسؤولة عن تفجير وقع في 23 أغسطس وتسبب مقتل فتاة 17 عاما.

وذكرت صحيفة «هآرتس» أنه تم السماح للشين بيت باستخدام «أساليب استثنائية» لاستجوابه، وأن جميع محاميه يؤكدون أنه كان بصحة جيدة عندما اعتقلته الشرطة.

ويقول الجهاز إن «العربيد هو من أعد القنبلة المستخدمة في التفجير، وهو من قام بتفجيرها».

من جهة أخرى أفاد تقرير إخباري إسرائيلي، أمس الخميس، بأن قوات إسرائيلية اعتقلت الليلة الماضية 13 فلسطينيا في الضفة الغربية.

وذكرت صحيفة «يديعوت آحرونوت» الإسرائيلية، على موقعها الإلكتروني، أنه تم أيضا ضبط أسلحة غير مرخصة في مداهمات بمدينة نابلس.

ولم تذكر الصحيفة ما إذا كان لأي من الموقوفين انتماءات تنظيمية.

وتعتقل إسرائيل، بصورة شبه يومية، فلسطينيين تصفهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن»، للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب، والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب».